منطلقات التحول في المدركات الإيرانية تجاه المتغيرات الجيوبولتيكية في منطقة الخليج العربي

أ.د قاسم محمد عبيد
قسم الاستراتيجية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

د. فراس عباس هاشم
باحث متخصص في الدراسات الاستراتيجية

https://doi.org/10.61353/ma.0070015

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/١١/٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/١٢/١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/١٢/٣١

تحتل منطقة الخليج العربي مكانة مهمة في ادراك القوى الدولية الاقليمية ،حيث تكشف استراتيجيات هذه القوى تعددا واضحا في الرؤى والدوافع المحركة لها ،فضلا عن تنوع الاهداف والمصالح التي تسعى كل دولة لتحقيقها وتباين الوسائل والطرق التي تستخدمها في تنفيذ هذه الاستراتيجيات ،وتدرك القوى الدولية المهيمنة كالولايات المتحدة الامريكية او الطامحة كايران الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي كونها المتحكمة في مناطق النفوذ وامدادات الطاقة وغناها بالموارد الطاقوية ،هذه الميزات جعلتها من مناطق الاهتمام والجذب للقوى الساعية الى تطوير وتنفيذ استراتيجياتها بابعادها ومستوياتها المختلفة ،وقد ادركت ايران هذه الحقائق الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي و وظفتها في استراتيجيتها الشاملة متخذة من المتغيرات الجيوبوليتيكية منطلقات للتحول في مدركاتها الاستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي.

The Arab Gulf region occupies an important place in the perception of regional international powers, as the strategies of these powers reveal a clear plurality of visions and motives driving them, as well as the diversity of goals and interests that each country seeks to achieve and the variation of the means and methods they use in implementing these strategies, and the dominant international powers such as the United States are aware The United States of America or the aspiring Iran, like Iran, is of the geostrategic importance of the Arab Gulf region, as it is the controller of the spheres of influence and energy supplies and its richness in energy resources. Its comprehensive strategy is based on geopolitical variables as starting points for shifting its strategic perceptions towards the Arab Gulf region

الكلمات المفتاحية: الجيوبولتيك، الاستراتيجية، المتغير، ايران، الخليج العربي.

المقدمة

ينطلق الإدراك الاستراتيجي الإيراني لمنطقة الخليج العربي كونها تعد من المناطق ذات البعد الجيوستراتيجي وبما إن إيران تُعد القوة الإقليمية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، بفضل قوتها الاقتصادية، وقدرتها العسكرية والبشرية، ومزايا الموقع الى جانب آرثها الحضاري والإمبراطوري الذي لا يمكن إغفاله،فقد نجحت إيران وخلال مراحل مختلفة في إن تمارس أدوارا متباينة بصياغة الترتيبات الإقليمية في الخليج العربي ،ولكن لربما لم يحظ الدور الإقليمي الإيراني في إي وقت مضى بالأهمية نفسها، والزخم الذي حظي بهما في عهد الثورة الإسلامية في إيران، فبعد سقوط نظام الشاه حدثت هنالك نوع من التغيرات في المسارات الإيرانية تجاه محيطيها الدولي والإقليمي،حيث تمتعت إيران خلال حقبة الحرب الباردة بين الشرق والغرب بأهمية بالغة على صعيد المعادلة السياسية الدولية والإقليمية والموقع الإستراتيجي نتيجة عاملين أساسيين: أحدهما/ مجاورتها للإتحاد السوفيتي السابق وروسيا الاتحادية حاليا ومنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين،والآخر/ هو وقوعها بقرب الخليج العربي الغني بالطاقة التي تمثل عصب الحياة الاقتصادية. حيث تدرك إيران إن مضيق هرمز هو المضيق الوحيد في العالم الذي يتمتع بأهمية اقتصادية كبرى لها علاقة بمصالح الدول اجمع، إذ ترى إيران إن مضيق هرمز(الممر الدولي للنفط) ولكونه ممرا مائيا رئيسا يربط منطقة تملك اكبر احتياطيات وإنتاج للنفط في العالم بالأسواق العالمية كما تدرك ايران اهمية المضيق بوصفه اهم ممر مائي في العالم نظراً للحجم الهائل من صادرات النفط التي تعبره يومياً الى العالم، وهذا الإدراك ولد لدى الجانب الإيراني أساليب إستراتيجية تستخدم بها تكتيكات مختلفة لغتها التهديد بإغلاق مضيق هرمز،واستخدام تلك الورقة الضاغطة لتحقيق الأهداف التي تنشدها إيران أو تقليل الضغوطات المفروضة عليها بشأن برنامجها النووي.

ومن خلال ما تقدم تدور **إشكالية الدراسة** حول "مدى تأثير التطورات في منطقة العربي في رسم توجهات إيران الاستراتيجية ومحاولاتها الرامية للحفاظ على مكانتها بوصفها قوة إقليمية وما يطبعها من سياسة أكثر ديناميكية انطلاقاً من جوانب مختلفة وعناصر متعددة على نحو فعال في تفاعلاتها مع دول الخليج العربي".

وبالتالي ممكن طرح **فرضية للدراسة مفادها** "اظهرت التحولات الجيوبولتيكية التي تشهدها بيئة الخليج العربي في استكشاف انماط جديدة من التصورات الإيرانية تدخل في إطار أجراءات بناء خطوات طوعية في تعريف جلي مرتبط بمصالحها على أساس رؤيتها لدوائرها الإقليمية خصوصا في منطقة الخليج العربي" .

إما **منهجية الدراسة** يفرض علينا تناول هذا الموضوع إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة ، فقد استخدم المنهج الوصفي لفهم اتجاهات تشكل المدركات الإيرانية و وتحولاتها الذهنية تجاه رؤيتها للمتغيرات الجيوبوليتيكية التي تشهدها بيئة منطقة الخليج العربي وانعكاساتها على رسم معالم التحرك الإيراني في المنطقة . كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم منطلقات التوجهات للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي لتحقيق الأهداف التي تتلاءم وتوجهاتها الجديدة لمواجهة التهديدات والمخاوف محيطها الجغرافي ،بالإضافة إلى مساحات الفرص والمحفزات الإقليمية التي تقدمها البيئة الخليجية من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها القومية.

واتساقاً مع ما تقدم سيتم توزيع **هيكلية الدراسة** إلى ثلاث محاور ، يشمل المحور الأول : إعادة إنتاج تصورات ذاتية كموضوع تناسقي في التوجه الاستراتيجي. إما المحور الثاني فيركز على: تعزيز النفوذ الإقليمي كأداة لتجسير فجوة فراغ القوة في مناطق الجوار. في حين يتناول المحور الثالث : مدخلات التجاذب الإقليمي وتأثيراته في معادلة التحركات الإيرانية في الخليج .

المحور الأول

إعادة إنتاج تصورات ذاتية كموضوع تناسقي في التوجه الاستراتيجي

من نافلة القول أن بناء أفكار جديدة يمثل مرتكزاً استراتيجيا لأي دولة، وذلك من أجل فهم طبيعة توجهات الدول لاسيما في الدول الطامحة جيوبوليتيكيا لأداء دوراً محورياً في المنطقة، وبالتالي معرفة الخيارات والسلوكيات الخارجية لتلك الدول لمواجهة التحديات التي تواجهها في على المستوى الداخلي أو مساحات الفضاء الجغرافي الخارجي.

وإزاء ذلك هنالك مسلمة يكاد يجمع عليها العديد من المفكرين وهي أن النظريات الكلاسيكية ضمن نسقها المعقد افترضت أن الدول تلجأ إلى استراتيجيات متعددة لمتابعة مصالحها القومية، وتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، منها ما هو صراعي، ومنها ما هو تعاوني، ومنها ما يوظف الحياد، ومنها ما يعتمد على التوزان سواء كان ناعماً(Soft Balancing) أم خشناً(Hard Balancing) ومنها ما يقوم على التحالف مع القوى الكبرى أو ما يعرف بـ "مسايرة الركب" (Band Wagoning) منها ما ينشد المهادنة أو يستغرق في التبعية، الأمر الذي يحتاج منا التبصر لفهم ما يحدث[١].

وفي إطار هذه المراجعة الفكرية يستخدم علماء الجغرافيا السياسية مفهوم الإستراتيجية للتعبير عن الصراع الذي يقوم على أو يتضمن اعتبارات جغرافية، كما تصف الجيوبوليتيكيا علاقات تنافس بين الدول، ويقوم التفكير الجيوبوليتيكي(Geopolitics)(*)على مجموعة من القواعد والمبادئ الإجرائية التي تتكون من مجموعة فروض سياسية–جغرافية تنطلق منها الدولة في سياستها الخارجية، وتتضمن هذه القواعد تحديدا لمصالح الدولة، ولمصادر التهديد، التي قد تتعرض لها هذه المصالح، والرد المخطط له لمواجهة هذه التهديدات، والمبررات التي تساق للأقدام على هذا الرد مؤكدة تشكيلة من الخيارات لمواجهة الدينامية الجديدة (٢).

لا نختلف بالقول إن منطقة الشرق الأوسط في إطار التفاعلات التطورية بكل تعقيداتها بما في ذلك الأنشطة السياسية والدبلوماسية والعسكرية أصبحت تشكل المنطقة المحورية الدولية الأكثر تأثيراً واضطراباً في السياسة الدولية المعاصرة والنظام الدولي القائم. ومن جملة ما أشارت إليه تلك التوجهات السياسية الكبرى في الشرق الأوسط ظهور ما يمكن أن يطلق عليه بـ "صراع المحاور الجيوبوليتيكية"(*) في مواجهة القوى الإقليمية التي يطلق عليها بـ"اللاعبين والفواعل الجيواستراتيجيين"(**) في المنظومة الدولية المتحكمة في توجيه العلاقات الدولية الراهنة والتي عادة ما تبدو مجالاً متاحاً لتشكيل البيئة الدولية (٣).

وفي ضوء أجواء الصراع والتنافس الذي أخذ يأخذ طابعاً إقليمياً متزايداً بين أطراف عربية وأخرى غير عربية في منطقة الخليج العربي، ينذر بإعادة ترتيب القوة، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى أحداث تغيرات في ظروف الصراع الإقليمي واختلال التوازن، ولذلك أضحت المنطقة تتجه إلى تشكيل نظام إقليمي جديد، في ضوء بروز إسرائيل كفاعل إقليمي ومحاولة ممارسة دور أكبر في منطقة الخليج العربي، وبالتالي سيزيد من دائرة التجاذب والاصطفافات الإقليمية ويدفع المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار .

من جانب آخر تنبع تلك النظرة الاختزالية من فكرة أن غياب فاعلية بعض القوى المركزية في المنطقة، وتطور المساومات والتنافس القائم على المصالح بين الفاعلين الأساسيين، يظهر لنا سلوكا بتغيرات حادة تتجاوز توسيع نطاقها الجغرافي ،تتطلب من أن نعي بأنها جعلت منطقة الخليج العربي تعتبر الأكثر ديناميكية في منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت قوة دافعة ونافذة في المصالح الجيوبوليتيكية ضمن إستراتيجيات الفواعل وتمثل منعطفاً مهما في تعزيز مراكز الصراع المركزي الذي سينجم ربما عن تمخضه إنبثاق توازنات إقليمية أو منظومة عالمية جديدة. هذا التمشي في المسارات الذي يسلكه شكل الإخلال بتوازن القوى الإستراتيجي للمنطقة، فهو ينطلق من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، إلا أنه لا يوجد تغير كبير في شكل

وطبيعة خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة حيث تبنى جميع التحالفات في المنطقة على أساس هدفين استراتيجيين، أولهما: الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء. وثانيهما: المصالح المشتركة بكافة أشكالها[٤].

لذلك يبدو أن منطقة الخليج العربي تمر بمرحلة إعادة التوازن بمقتضى عوامل وتأثيرات فعالة متعددة، ستكون لها تداعياتها الكبيرة على منطقة الشرق الأوسط، يقابلها ظهور تحديات على المستوى الإقليمي بخاصة على مصالح الفواعل في منطقة الخليج العربي التي تنشد تعظيم مصادر قوتها على حساب الأخر .

تاريخياً وفي إطار تتبع آليات التحرك الإيراني في منطقة الشرق الأوسط[٥]،بما فيها منطقة الخليج العربي جعلت من استحداث سياسة فعالة إحدى أولويات العمل الخارجي في إطار استراتيجية تركز على تطوير مقاربات تبدأ بأحداث تأثير فاعل في مواقع الإدراك الذي تمثله خانه التهديدات الأمنية باعتبارها أدوات التغيير الرئيسة، بعد النزاعات الإقليمية التي فرضتها الاحتجاجات في منطقة الشرق الأوسط أواخر العام(٢٠١٠)، سواء على صعيد التحولات الداخلية الجذرية التي شهدتها هذه الدول، أو على صعيد توازنات القوي الإستراتيجية في الشرق الأوسط والتي تبدو مقبلة على مرحلة إعادة هيكلة جديدة ركزت بشكل تراكمي على التعمق في تكثيف للمنطق الأمني، مما يشير إلى تأثر مصالح إيران وهوما يحد من تصدرها بوصفها قوة إقليمية [٦].إضافة إلى ذلك أدرك الرئيس الإيراني (حسن روحاني) للدور[*] الاستراتيجي الذي يمكن إن تلعبه إيران في الإقليم في ظل المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة حيث يتمثل الهدف في تعزيز المصالح الإيرانية في منطقة الخليج العربي وتسويق صورتها باعتبارها فاعلاً مهماً، من خلال تصدير رؤيتها للأمن في منطقة الخليج العربي لذا كان من الضروري توسيع دور إيران في الإقليم من خلال أدوات جديدة، تقوم على الدبلوماسية الهادئة، والحوار مع الدول المهمة في الإقليم والعالم [٧] .

ومن هنا يمكن القول تدرك إيران أن لعبها دور القوة الإقليمية[**]، يتطلب شرعية إقليمية ودولية تبدأ بإبراز خطوط جديدة للانفتاح والخوض في دبلوماسية مكثفة، وفي هذا الإطار يظهر في السلوك التكيفي الاستجابي الإيراني فيما يتعلق بتوسيع الانفتاح تصور لدى دوائر صنع القرار في إيران هو أن توفير الشرعية الأمريكية لهذا الدور هو المفتاح للحصول على الشرعية الإقليمية ،كما يساعدها على استدامة علاقاتها مع الدول والانظمة المختلفة خاصة في منطقة الخليج العربي[٨].

ولكن يمكننا الافتراض بشكل أوسع أن إيران تحاول في سياستها الخارجية[٩]، أن توازن بين امكاناتها وقدراتها وأوضاعها الداخلية وتوظيف قدراتها السياسية والاقتصادية في سبيل مواجهة التحديات والتهديدات

الإقليمية، وذلك من خلال التركيز على محاولة ردع التأثيرات الجيوبوليتيكية بالغة الأهمية بفاعلية أكبر الناتجة عن حالة الشد والجذب في المنطقة، وقد ارتكزت اتجاهات سياستها الخارجية بمبادئ أساسية أطلقوا عليها "الاعتدال الحكيم" وخلق معادلات جديدة في المنطقة، وذلك سعياً إلى نقل إيران بعيداً عن المواجهة إلى الحوار والتفاعل البناء مع دول الجوار الإقليمي وخصوصا في منطقة الخليج العربي، إذ تعد هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إليها والذي افرز سلوك مختلف تماماً متوجهاً برسائلها لإيجاد مساحة من التفاهم، بوصفها جزءاً من استراتيجيتها لمواجهة آثار العزلة الإقليمية، مع مراعاة الحفاظ على الأمن القومي الإيراني ورفع من مكانتها الإقليمية (١٠).

وبناء عليه نجد أن سياسة إيران الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في منطقة الخليج العربي تعد نتاجاً لعوامل كثيرة ومتنافسة في ما بينها، وهي: أيديولوجية الثورة الإسلامية، وتصور القيادة الإيرانية لما تعتبره تهديدات للنظام والدولة، والمصالح الوطنية الإيرانية. وفي إطار هذا، وظفت إيران مصادر القوة المادية وغير المادية لتحقيق أهداف سياستها الإقليمية تجاه عدد من القضايا، مثل أمن الخليج، والتدخل في الأزمات الإقليمية، وتشكيل جبهة من أطراف المقاومة من الفاعلين من دون الدول بقيادتها والتي ستمنح لها هامش أكبر للحركة والمناورة والتوسع في اجندتها على الصعيد الإقليمي، فوظفت الأدوات السياسية والعسكرية الاقتصادية والأيديولوجية بمستويات غير مسبوقة وفق كل حالة من أجل تأمين مصالحها الإقليمية(١١).

وفي ضوء ذلك، إن ما تقوم به إيران في منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي يرتبط كرد فعل بالطريقة التي تحقق بها أمنها، لتشمل مجموعة من الإجراءات التي تحاول بها تحجيم التهديدات سواء الحالية منها أم المستقبلية، وعليه تستند استراتيجية إيران إلى مقاربات ترتكز على "تجميع أوراق" تسهم مجتمعة في مواجهة التطورات المتلاحقة في المنطقة من أبرز مظاهرها اعتمادها كقاعدة للردع أو للتفاوض مع الأطراف التي تشكل مصدر تحدي وتهديد لها في هذه المنطقة، فتواجد حلفائها لها في العراق بمثابة "ملء فراغ" حتى لا يتم استهدافها وعنصر مساومة مع الولايات المتحدة خاصة، وفي مقابل ذلك تقدم علاقتها بحزب الله اللبناني جزء من المواجهة مع إسرائيل ولذلك تسعى إيران إلى خلق نوع من التوازن بين متطلبات الأمن وحدود الانفتاح الجغرافي ترتسم ملامحة من خلال انتاج مفاهيم جديدة تفيد بتحول وظيفي انبثق منها دبلوماسية الرسائل الرامية لإعادة ترميم علاقاتها مع دول منطقة الخليج العربي(١٢).

وفي ضوء ما تقدم يتبين لنا أن إيران باتت تدرك ادراكا دقيقاً ضرورة الانخراط في التفاعلات الإقليمية وخاصة في منطقة الخليج العربي، من خلال حركة تواصلية تمنحها ما يواتيها من استعادة زخم المبادرة في المنطقة، انزرعت نتيجة ظروف العزلة والحصار الذي تعرضت إليه من الولايات المتحدة وتقليص من دورها للاضطلاع بدور إقليمي أكثر نشاطاً، ومن هنا عادت من منطق التسويات وإيجاد الحلول الوسطية حفاظاً على مصالحها وأهدافها الوطنية.

المحور الثاني

تعزيز النفوذ الإقليمي كأداة لتجسير فجوة فراغ القوة في مناطق الجوار

تشكل التحولات في الأداء الاستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الخليج العربي جزء من تصورات ذهنية لاستراتيجية إيرانية ساهمت في تحركها مبادئ وأولويات سياسية خارجية عديدة سواء لجهة تحولات في السياسية الأمريكية تجاه برنامجها النووي أو لجهة تصاعد دور الفاعلين الإقليميين في منطقة الخليج العربي، وعلى وجه الخصوص الاقتراب الإسرائيلي من فضاء جوراها الجغرافي القريب في المنطقة.

وعلى هذا الصعيد الذي اجملناه اجمالاً أضحت الأوضاع المضطربة في منطقة الصراع في الشرق الأوسط بمثابة ساحات جيوبوليتيكية لتغيير موازين القوى الإقليمية والدولية؛ وتراكم للأعباء الناتجة عن الصراعات في المنطقة، انطلاقاً من هذا المعطى الأساسي وظفت القوى الإقليمية خصوصا غير العربية كإيران تنامي هذه الصراعات لتحقق مزيداً من التغلغل في الدول العربية الهشة المنكوبة بالصراعات وهو ما يظهر في سعيها إلى العودة الى ما اكانت عليه من قوة اقليمية، وصولا إلى ترسيخ هذا التحول وتعزيزه، كما تجلى في التدخل في سوريا، وكذلك في العراق واليمن ولبنان من أجل اكساب حلفاء جدد يمكنها عبرهم محاصرة اعدائها في الساحة الإقليمية[١٣].

في ضوء المعطيات السابقة كان منظرو المدرسة الواقعية الكلاسيكية (Clam ssical Realism) على اختلاف توجهاتهم اكثر المتأثرين للبحث عن تفسيرات موضوعية لاستراتيجيات سياسية مفيدة على هذا الصعيد خاصة فيما يتعلق بالهدف، فهي تجادل بأن البحث عن القوة[*] والأمن هو هدف كل الدول، وهو المحرك الأساسي لسلوك الدولة، وفي الوقت نفسه لتحقيق هذا الهدف تسعى الدول إلى زيادة في قوتها بالتزامن مع إيجاد وسائل تساعدها في إضعاف الخصوم والأعداء، وبهذا المعنى فإن مجمل أداء الدولة يأتي في إطار جمع ومضاعفة عناصر القوة [١٤].

من هنا يمكننا القول وفقاً لمنطق التحليل الاستراتيجي فإن المناورة في منطقة الفرص تمثل جانبًا مهما في إيجاد فرص جديدة للمواجهة، فهي تعمل على خلق الفرص المطلوبة للاستمرار في الضغط وإضعاف قابلية الطرف الموجه للفعل من التأثير وتحقيق الأهداف المرجوة، وهذا ما يتسم به الفعل الاستراتيجي الإيراني الذي ينقل الضغوط إلى المنطقة الرمادية من أجل تقليل تأثيرها في الداخل، وتأسيس كيانات من غير الدول ومحاولة ادماجهم في الحياة السياسية كسياسة وقائية مستغلة الوضع الرخو في بعض الدول المنطقة ولمزاحمة الوجود الأمريكي في الإقليم (١٥).

اتساقاً مع ما تقدم ثمة مستويات مختلفة لأدراك التهديد وأن ضلت أساسية في اتجاه تكوين العقيدة الأمنية الإيرانية ولا سيما المتعلقة بالضغوط الأمريكية، لذلك استباقاً للمخاطر المحتملة سعت إيران إلى توسيع دائرة تركيز منظورها الأمني الخاص بمجال نفوذها بما يعرف باستراتيجية " تامين محيط إيران " التي تشكل جوهر التصورات التي طرحها رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (علي اكبر صالحي) والقائمة على تنظيم برنامج يعمل على تامين جوار إيران وبشكل محدد عبر تقوية العلاقات وتوثيقها مع محورين مهمين في المنطقة وهما السعودية وتركيا، وقد لاقت هذه التصورات ترحيباً مناسباً منذ أواخر عام (٢٠١٠) وبدايات عام (٢٠١١) إلا أنها لم تكن أكثر من مقدمة بسبب تطورات الأوضاع في سوريا، إذ أن جميع المقدمات الخاصة بهذه الاستراتيجية قد حاول القادة في إيران صياغتها لتكون فكرة ذات تأثير مناسب في البيئة الإقليمية فقد حاولت إيران تامين جملة من المواقف والمبادرات التي سبق طرحها من خلال رغبة وزارة الدفاع الإيرانية في عام (٢٠٠٦) في توقيع معاهدة للدفاع والأمن في المنطقة (١٦).

وفي السياق نفسه لعل طرح إيران مبادرة أمن هرمز كانت نتيجة لتطوير الولايات المتحدة لاستراتيجيتها الضغوط القصوى التي فرضتها عناصر الاستراتيجية الأمريكية على إيران ولاسيما تكثيف الحضور الدولي العسكري في الخليج الذي أدى بدوره إلى حرمان إيران من تنفيذ تهديداتها وحد من عملياتها للتأثير في حركة الملاحة والتجارة وصادرات النفط ونتيجة لتلك المعالجة ظل الوضع معلقا ضمن أفق تحقيق وفاق إقليمي تهدف من ورائها إيران إعادة ترتيب أوراقها الجيواستراتيجية(*) والأمنية والاقتصادية ومواجهة الهيمنة الأمريكية على الشأن الخليجي (١٧).

من هنا لا تخلو المقاربة الإيرانية لمبادرة أمن هرمز في منطقة الخليج العربي من تحديات بخاصة مع تنامي الاستياء الرأي العام الخليجي الذي يعتمل في طياته العميقة قلق من تنامي النفوذ الايراني واتساع حدوده،

بقدر ما طوعت الخلافات الكثيرة بشان الأولويات الاستراتيجية لكل طرف بشان قضايا المنطقة، زد على ذلك محاولة إيران استبعاد القوى الدولية وبالخصوص الولايات المتحدة من المشاركة في تأسيس أي نظام لأمن الخليج، الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم الاتفاق على صيغة للتعاون الأمني في المنطقة.

في هذا السياق حاججت إيران دائمًا بأن الولايات المتحدة بقيت تثير محاذير شتى تسعى لإيجاد جو نفسي وسياسي معاد لإيران ونواياها وتترجم في منطقة الخليج العربي[١٨]، وبوصفها مفتاحاً لأزمات مجمل دول المنطقة، واستخدمت ذلك بفعالية لمنح المشروعية لحضورها العسكري المكثف في منطقة الخليج العربي، وكان عنوان "التهديد الإيراني" مسوغا قرات فيه الولايات المتحدة وسيلة لتعزيز روابطها الأمنية والعسكرية مع الدول العربية ومنها الدول الخليجية وعبر ذلك عن نفسه بعدد من الاتفاقيات الدفاعية الثنائية [١٩].

من جانب آخر كرست تطورات الأحداث والتصورات السلبية والمدركات المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الخليج العربي فجوة ثقة، وهي إشارة لها دلالات تاريخية عميقة أصبح من الصعب معها وجود إطار للعمل بين البلدين لحل الخلافات خصوصاً في منطقة الخليج العربي، نتيجة لمبادئ الثورة الإيرانية ومحاولة نقلها إلى دور مجاورة وسياستها الخارجية، بحيث أصبحت صورة الولايات المتحدة لديها مؤسسية في الثقافة السياسية(Political culture)، الأمر الذي جعل من الصعب التخلص منها، وهذا ألقى بظلاله على النخبة الحاكمة، وفرض عليها عدم قبول أي فوائد محتملة لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، كما أن الدعاية المعادية قد جعلت أي مبادرة محتمَلة للانخراط تواجَه بعنف ورفض كبيرَين، ربما ليس هذا من جانب بعض التيارات في إيران وحسب، لكنه كذلك من جانب البعض في الولايات المتحدة [٢٠].

إضافة إلى ما سبق ذكره فمن الناحية التاريخية تكتسب إيران جاذبية عالية في المنطقة[٢١]، ويعود ذلك إلى دراية تامة بدول المنطقة نتيجة التداخل والقرب الجغرافي تعكس حيوية سرديات الجغرافيا والتاريخ ورأس المال البشري، وقد أشار(روبرت.د كابلان-Robert D. Kaplan) إلى إنه من المرجح أن الشرق الأوسط الكبير واورآسيا يميلان بالتبعية والتأثير بشدة للتطور السياسي الداخلي في إيران سواء اكان ذلك للأفضل أو للأسواء فالطبيعة الجيوبوليتيكة لإيران تمنحها المقدرة على التأثير خصوصاً من اطلالتها على منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى وكذلك بالدرجة نفسها على منطقة الشرق الأوسط [٢٢].

وهكذا مارست إيران قدرتها العسكرية وأهميتها الاستراتيجية كقوة إقليمية "وازنة" يحسب حسابها ويستحيل تجاوزها أو تدرك ردود فعلها إلى الحد الذي ادخلها في لعبة التوازنات الاستراتيجية التي اتقنت إيران

فنون التعامل معها والتأثير في صناعة القرار الإقليمي وتحديد وجهته كما وسعت إيران من ميدان تأثيرها وامتلاكها أوراق اللعبة السياسية في مساعيها التحوطية عبر دعمها حركة المقاومة الشرق أوسطية سواء أكان في العراق أو في جنوب لبنان أو فلسطين وهي أوراق تثبت أهمية إيران كلاعب استراتيجي إقليمي(٢٣).

ضمن هذا السياق، سعت إيران إلي توظيف المواجهة العسكرية بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل في أيار / مايس عام (٢٠٢١)، لصالحها خلال فترة المفاوضات حول البرنامج النووي في العاصمة النمساوية (فيينا)عام (٢٠٢١)، عبر الإيحاء بامتداد أذرعها إلى الداخل الإسرائيلي، من خلال حلفائها في قطاع غزة، وقدرتها على تهديد أمن إسرائيل. وهنا، فإن إيران تسعى من خلال ذلك إلى تعزيز موقعها التفاوضي بغرض الحصول على أكبر قدر من المكاسب من القوى الدولية مقابل تقديم أقل مستوى من التنازلات (٢٤).

وهكذا نلاحظ أن الانشطة الإيرانية وتمددها في المنطقة عبر بوابة محاربة تنظيم داعش الإرهابي وتطويقه، وأيضاً تقديمها مزيد من الدعم للحركات الفلسطينية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، يتناقض مع دور البعض من القوة الفاعلة في المنطقة، وهذا ما قد يبدو معطى طبيعياً يمنحها فرصاً نحو تمدد إقليمي أوسع نطاقاً نتيجة امتلاكها هامش حركة أوسع والمتمازجة مع تراجع الأدوار الدولية في المنطقة، وهكذا يمكن أن تصبح فاعلاً لا غنى عنه في أي تسويات سياسية في المنطقة .

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول لكن الواقعية السياسية التي فرضت نفسها تجاه المنطقة، لن تقود على الأرجح درءاً لنزاعات مزمنة أو مستجدة منذ عقد من الزمن ضمن إطار القواعد والحدود، وبدأ جلياً أن مسيرة التعافي السياسي ستكون شاقة بعد تصدع عدة دول مركزية وانهيار اقتصادات وتحريك خرائط انساب معها تصاعد حدة المنافسة والصراع في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة منطقة الخليج العربي، التي أضحت تمثل بعداً استراتيجياً في صوغ صراعات الفواعل الإقليمية غير العربية (كإيران وتركيا وإسرائيل) والدولية (كالولايات المتحدة والصين وروسيا) وفي رسم توازنات تشكيل النظام الدولي الجديد، وعلى هذا النحو يمكن لإعادة النظر في سياسات القوى الإقليمية الأساسية وتلبية لرغباتها أن نردف حلول التهدئة جزءاً مكملاً لنهج التوصل إلى تنظيم الخلافات وإرساء تموضعات جديدة لتوزيع القوة بين الفواعل داخل الساحة الخليجية(٢٥).

المحور الثالث

مدخلات التجاذب الإقليمي وتأثيراته في معادلة التحركات الإيرانية في الخليج

يشير عدد من الباحثين الواقعيين بأن الدول تحركها غريزة البقاء، ولا تستطيع بمفردها أن تتعامل مع مشكلاتها الأمنية، وبما أنه لا يمكن لأي دولة ضمان بقائها من خلال الاعتماد على قوتها منفردة وفرض تأثيرها، فيتعين عليها السعي إلى الاندماج مع حلفاء للتعامل مع التهديدات الأمنية؛ إلا أن هذا السعي تواجهه عقبة ضعف الثقة والخوف من الاستغلال، لذلك يحلل منظرو الواقعية هذه المفارقة بحجة أن الدول حليفة على أساس توافق المصالح الاستراتيجية، وأن منطق ميزان القوى يجعل الدول تشكل تحالفات وتتعاون ضد الأعداء المشتركين، وبالتالي فإن الدول التي تتشارك في الأعداء من المرجح أن تصبح دولًا متحالفة [٢٦].

في ضوء هذا الافتراضات ثمه من يعتقد أنه في ظل تسارع ديناميات الأحداث والمتغيرات في منطقة الشرق الأوسط الاخذة في التصاعد، وتحديداً في منطقة الخليج العربي التي أصبحت اكثر تأثرا بتدخلات الأطراف الفاعلة هي في الغالب تشكل الهاجس المشترك لدول الخليج مع تزايد القوة والنفوذ الإيراني في المنطقة ورات دول الخليج أن السبيل هو صياغة أطار عمل أمني أوسع تتجاوز الإطار الإقليمي لتبرير دخول "إسرائيل" في ترتيبات أمنية جديدة مع بعض دول الخليج العربية في إطار لاحتواء إيران، بما يتيح في المستقبل في بناء شراكات تنظم التفاعلات الإقليمية، مع ذلك بالنتيجة فإن محفزات الصراع والتوتر ستظل قائمة ومؤثرة في مسارات المستقبل، لأن القوى الدافعة خصوصاً تلك المتعلقة بالطموحات الجيوبوليتيكية، لا يمكن التوفيق بينها وهي لا تزال قائمة، فقط عندما ينبغي أن ترتفع التكاليف إلى مستوى قد يرى أي من الطرفين أنه يهدد مكانته الإقليمية أو المحلية، عندها يمكن أن يكون هناك انخفاض ملحوظ في مستوى المنافسة الجيوبوليتيكية[٢٧].أدت التحولات الجديدة في منطقة الخليج العربي وديناميات الأحداث فيها بشكل كبير وملحوظ إلى تزايد دور الفواعل من الدول ذات المصالح الاستراتيجية، وهكذا فرضت عليها نزعة إعادة صوغ عقيدتها من منظور مختلف ستشكل الأساس الذي ستبنى عليه تحركاتها للتكيف مع التحديات المختلفة التي باتت تفرضها تلك الدول على بعضها البعض بالمنطقة، لأجل حماية مصالحها وتعزيز نفوذها.

في هذا السياق إدراكاً منها تتعاطى إيران على تعزيز الروابط بين إسرائيل ودول الخليج العربي كتهديد وجودي كونه موجه لها مدفوعا بقوة خارجية وهي تعكس ترجمة لرؤية تتبناها وجهات النظر الأمريكية، ولا شك في أن استجابة إيران لهذه التحركات الإسرائيلية في منطقة الخليج العربي ستحدد طبيعة الصراع إلى المستوى

الإقليمي، وهكذا كانت ردود الفعل الإيرانية على هذه الخطوة والتحذير من خطورتها على القضية الفلسطينية أولاً نابعة من القراءة الإيرانية لمحاولات إسرائيل وضع قواعد اشتباك جديدة وخلط موازين القوى باتجاه إرساء معادلة إضافية أفرزتها عملية التطبيع، يبرز إسرائيل كفاعل داخل المنطقة، من هنا بنت إيران كردة فعل على تخوفها الاستباق إلى التحرك لاختراع دور لهم في منطقة الخليج العربي(٢٨).

في ضوء هذا التوقع إذ تقدم إيران نفسها بوصفها حاملة لمشروع يرتكز في سياقه التاريخي إلى موقعها الجيوبوليتيكي في منطقة الخليج العربي وهي تنطلق من الواقع الجديد، ويبدو ظاهر هذا الأمر في دعوة وزير الدفاع الإيراني العميد(أمير حاتمي) استعداد بلاده لتوقيع معاهدات عسكرية وأمنية مع تلك الدول تضمن الاستقرار في المنطقة. وهي في الواقع اكثر من مجرد مشروع لتعزيز قدرة إيران في المنطقة وتدعيم نفوذها الاقتصادي وتعزيز قدرتها في الدخول إلى الأسواق الخليجية ولا يتم ذلك إلا من خلال ايجاد رؤية مشتركة بالقضايا الأمنية والاستراتيجية (٢٩).

مقابل هذا التصور، تؤكد معظم التحليلات الأمنية أن إيران لم تخف خشيتها من دخول إسرائيل إلى منطقة الخليج العربي التي تعدها أهم مجال حيوي لها تحت مضلة تطبيع علاقاتها مع دول الخليج، وفتح المجال أمام تعظيم الاتفاقات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية والعسكرية ...الخ، وبلوغ مستويات من التكامل والعمل المشترك بصورة ضمنية تغذي زيادة الأعباء الأمنية عليها، وفي الوقت نفسه تمكينها من فرض هيمنتها على منطقة الخليج واكتساب وضعية جيواستراتيجية وسياسية تدعم دورها كقوة إقليمية صاعدة مؤثرة وكحليف استراتيجي أمريكي، أمام هذه الأوضاع ارتفعت مدارك التهديد لدى إيران أن يؤدي أي سلام بين إسرائيل والعرب إلى تهميشها إقليمياً في جميع الفضاءات الجغرافية في المنطقة(٣٠).

مع ذلك يرى المختصون في الدراسات الاستراتيجية إلى أن العلاقات الإيرانية الخليجية لا تشهد مزيداً من الانفراج والتوافق وذلك لبلورة مواقف ورؤى وصوغها مختلفة على الرؤية الإيرانية، وما ترتب على ذلك من تحولات عميقة على مختلف المستويات(الأمنية والعسكرية، والاقتصادية) ، كتعبير عن المخاض العسير في اتجاه العلاقات بين الطرفين وهو ما ظهر من عديد الأزمات في المنطقة، كالأزمة اليمنية والملف النووي الإيراني، بشكل يجعل إيران غير قادرة على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة .

من خلال هذا الفهم الواقعي للتطورات الإقليمية في منطقة الخليج العربي(٣١)،تتطلع إسرائيل إلى استعادة الزخم الذي يجب أن يستند إلى بناء قوتها وتعظيم نفوذها كون منطقة الخليج العربي تعد المجال الجغرافي المهم

جدا لأمن إسرائيل، وترى إسرائيل أن علاقاتها مع دول الخليج العربي حيوية لضمان أمنها وتقدمها الاقتصادي وصد لطموحات إيران الإقليمية وامتصاصها من خلال إنشاء مشروع التنسيق الأمني بقيادتها، وهنا لابد من استحضار حقيقة من واقع هذه الرؤية لما قد تواجهها منطقة الخليج العربي من حالة اللاستقرار قد تزداد سوءاً، وذلك لكون الحلف ينحصر في عدد من دول المنطقة في مواجهة دولة أخرى إقليمية، فضلاً عن ذلك وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الاضطراب الأمني في المنطقة على اختلاف ساحات المواجهة؛ وبالنتيجة زيادة التحالفات العسكرية المتعارضة فيما بينها، وتحديث قدراتها العسكرية وقدراتها في مختلف المجالات التقليدية والإلكترونية[٣٢].

وبموازه ذلك هناك تحولات كبيرة بدأت تشهدها السعودية تجاوزت توقعات المختصين، والتي تشير إلى الدور الذي تضطلع به دولة في المنطقة، وتقف وراء هذا التحول هناك نوعان من العوامل الرئيسية أولها :هو تحول في سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، بعد عقود من اتخاذ المسؤول عن القضايا السياسية الرئيسية الدور الإقليمي للولايات المتحدة تراجعت في الآونة الأخيرة، وذلك واضح أيضاً أن الولايات المتحدة تريد تغيير تماما استراتيجيتها في المنطقة كما رأينا في الاتفاق النووي الموقعة مع إيران رغم الاعتراضات السعودية، في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق(بارك أوباما- Barack Obama) أن الولايات المتحدة ليست مهتمة في التدخل عسكرياً في احتدام الصراعات الإقليمية. والعامل الثاني هو الانخفاض الحاد في أسعار النفط بعد فترة طويلة من ارتفاع الأسعار [٣٣].

أدت هذه التغيرات إلى حدوث تحولات أساسية ذات أبعاد استراتيجية اقدمت عليها السعودية للحفاظ على موقعها وتعزيز مكانتها، لتعزو هذا التحول إلى التوسع الإيراني وتصاعد المنافسات الإقليمية. ولكي يتم تحقيق ذلك اصطفت مع استراتيجية " العقوبات القصوى" التي قادتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق(دونالد ترامب-Donald Trump) ضد إيران، ومع اعتراف إدارة الرئيس الأمريكي(جو بايدن- Joe Biden) بأن هذه الحملة لم تؤدِّ إلى إخضاع إيران أو تغيير سلوكها الإقليمي، فإن التوجه الأمريكي الجديد يوحي برغبة شديدة بالتوصل إلى صفقة جديدة مع إيران على خطى الرئيس الأمريكي الأسبق(اوباما) ولذلك فإن التحرك السعودي الأخير يوحي بمحاولة تغيير المعادلة الإقليمية لصالحها بما في ذلك فرض وجهة نظرها وتنفيذ سياسات ممنهجة لاحتواء القوى الصاعدة في المنطقة، بالإضافة إلى قطع الطريق على إدارة (بايدن) بخصوص سياساتها الاسترضائية مع إيران والإقدام على أي صفقات معها لا تلبي طموحاتها وأهدافها في المنطقة [٣٤].

بناء عليه، شيدت الإدارة الأمريكية الجديدة تصوراً ومفهوماً للتحولات في السياسة الخارجية(*) الأمريكية على آفاق جديدة ومكنه من أدوات ذات حركية أكبر بفرضية وجود معيار قيمي كمبدأ لضبط التوازن في منطقة الشرق الأوسط، ورفض الاقتداء بنموذج ما كان سائداً عن تلك الواقعية التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق(ترامب)، فرؤيتها تتجسد على إسباغ صفة الأداة الدبلوماسية للتعامل مع الأزمات التي ينبغي الانخراط فيها بالمنطقة بما فيها منطقة الخليج العربي، تتبلور مع رؤية جديدة أصبحت تحصر نفسها ما بين نزعة تصالحية تشاركية، وأخرى

صراعية دفاعية عن مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة(٣٥). ولذلك تحاول الولايات المتحدة على تحديد حدود الحركة الإيرانية وتحجيم نفوذها من خلال منع بناء محور إقليمي إيراني لتغير موزين القوى في المنطقة والذي ترى فيه تهديداً لمصالحها الاستراتيجية .

وفي سياق ذلك أن لإيران مصالح في منطقة الخليج العربي وتعدها عمقاً استراتيجياً من النواحي الأمنية، من هنا يتضح لنا بجلاء أن الأهداف الإيرانية تتعارض بشدة مع مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في تلك المنطقة بوصفها أولوية على اجندتها، لا سميا مع بروز قوى إقليمية ودولية ذات تأثير يهدد النفوذ الأمريكي وهيمنته في منطقة الخليج العربي، هذا يعني من منطق المواجهة أن على إيران تكريس جزء مهم من مواردها من أجل بناء قدراتها الدفاعية ضد مخاطر قد تنشأ من احتمالية التصادم مع الولايات المتحدة نتيجة لتقاطع المصالح القومية التي تنعكس تباعاً على عدد من الاعتبارات تشكل جميعها عوامل تؤدي إلى تصاعد مستويات التوتر بينهما في فضاءات التصادم الجغرافي بما فيها منطقة الخليج العربي(٣٦).

الخاتمة

لقد مثلت الاستراتيجية الايرانية الاقليمية بعداً هاماً ضمن ابعاد الاستراتيجية الايرانية الخارجية الشاملة فقد حضي هذا البعد بأهمية كبيرة من قبل صانع القرار السياسي الإيراني الخارجي شمل ابعاد سياسية وأمنية وعسكرية عدّة، اذ وظفت إيران في سبيل تحقيق تلك الرؤية إمكانيات كثيرة وضخمة من الأدوات الصلبة والناعمة والتخصيصات المالية التي سخرتها لتحقيق هذه الغايات وهو ما يلاحظ من تصاعد حجم الدعم المالي لدعم دول وجماعات مسلحة سيما التي تدور في فلك استراتيجيتها الإقليمية.

ان الاستراتيجية الايرانية المتبعة في الخليج تعترضها بعض الإشكاليات إذ أنّ معادلة القوة والتوازن لا تدوم طويلاً، وهي في تغيّر مستمر لاسيما في منطقة مثل الشرق الأوسط تحديداً منطقة الخليج فعلى الرغم

من أنَّ إيران استطاعت توسيع نفوذها خارج حدودها بفرض اجنداتها الإقليمية، إلاّ أنّها فقدت في المقابل هيبتها الكاريزمية المبنية على الشعارات الثورية، وأن الصعود سيبدأ بالتباطؤ والتوقف ثمّ التراجع نظراً لانكشاف مخططات استراتيجياتها، وهو من أكبر المشاكل التي تواجه إيران حالياً ومستقبلاً أو في المدى المنظور مع بلوغه حالة من العدائية الكبيرة تجاه المنافسين الإقليميين وأهمهم السعودية، التي تتهم إيران بإذكاء الصراع المذهبي في المنطقة، ومحاولة اختراق العالم العربي بشكل عام والخليج العربي على وجه التحديد، وهو ما يهدد أمن دول الخليج، إذ وصل مستوى التجاذب الطائفي ذروته في الخليج بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب التباين الحاد في التعاطي مع القضايا الاقليمية ذات الاهتمام المشترك

وعلى الرغم من مما حققته ايران من توسع، ونفوذ إلا أن هذا النفوذ يواجه تحديات قد تؤدي إلى تقلصه او توقفه، منها ، العقوبات الامريكية الشديدة المفروضة أثر الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني والأثر الاقتصادي الكبير التي تركته تلك العقوبات على الاقتصاد الإيراني المنهك أصلاً، بسبب العقوبات السابقة فضلاً عن حالة الصراع الشديدة بين ايران وحلفائها الإقليميين من جهة، وبين دول الخليج من جهة اخرى مما ادى الى تزاحم إيران مع بعض الدول الخليجية .

المصادر والمراجع:

(١) أيمن إبراهيم الدسوقي، "التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(٢١٥) ، (٢٠١٩)، ص ٣٠ .

(*) يقوم جوهر أو أساس الجيوبوليتيك على تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي ، فالآراء الجيوبوليتيكية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير الأوضاع التكنولوجية التي ترافق حياة الإنسان وما ينطوي على ذلك من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض. وفي هذا قال (ماكندر-Mckinder) :" لكل قرن جيوبوليتيكية وإلى اليوم فأن نظرتنا إلى الحقائق الجغرافية ما زالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من الماضي لتلك الحقائق وذلك لأغراض عملية ".وهكذا يعرف قاموس لاروس (Larousse) الفرنسي الجيوبوليتيك بأنها: "دراسة العلاقات الموجودة ما بين الدول وسياساتها والمعطيات التي تحدد هذه العلاقات". أما دائرة المعارف البريطانية تعرف الجيوبوليتيك بأنها: "استخدام الجغرافية من قبل حكومات الدول التي تمارس سياسة النفوذ ".نقلا عن : نوار محمد ربيع الخيري ، **مبادئ الجيوبوليتيك** ،(بغداد : دار ومكتبة عدنان ، ٢٠١٤)، ص ص ٣٢-٣٤.

(٢) أحمد تهامي عبد الحي، "الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل : الثوابت والمستجدات "، **دراسات إستراتيجية ومستقبلية**، العدد (٩)،(٢٠٠٣)، ص ٨.

(*) يعرف (زبيغنييف بريجنسكي- Zbigniew Brzeziński) المحاور الجيوبولتيكية بأنها " تلك الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها بل على الأغلب من موقعها الحساس والنتائج التي تترتب على الهشاشة الضمنية لظروفها الذي تكون فيه على نحو محتمل عرضة لتصرفات اللاعبين الجيوبوليتيكيين". زبيغنييف بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى : التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة**، ترجمة: سليم أبرهام ، ط٢(دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣)، ص ٥٠. أما (بول كينيدى-Paul Kennedy) فانه يعرف الدول المحورية بأنها" بقعة جغرافية ساخنة لا تحدد فقط مصير إقليمها بل أنها تؤثر أيضاً على الاستقرار العالمي". نقلا عن : محمد بن سعيد الفطيسي، "مستقبل الشرق الأوسط بين هيمنة المحاور وتدخلات القوى الإقليمية"، **موقع رأي اليوم** ، ٢٠١٧/١٠/٣٠، شوهد في٢٠٢١/٦/٥ ، في : https://gate.ahram.org.eg/daily/News/11132/15/271690

(**) يعرف (زبيغنييف بريجنسكي- Zbigniew Brzeziński) اللاعبين الجيواستراتيجيين بأنها" تلك الدول التي تمتلك القدرة والارادة القومية لممارسة القوة أو النفوذ، بحيث تتجاوز حدودها التأثير فيما وراء حدودها في سبيل إحداث تبديل الوضع الجيوبوليتيكي القائم إلى الحد الذي يؤثر على مصالح، وتكون لها الامكانية والاستعداد لآن تكون دولة متقلبة جيوبوليتيكيا". زبيغنييف بريجنسكي، **مصدر سابق** ، ص ٤٩.

(٣) طارق فهمي،" تأثير التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في العلاقات الدولية"، **موقع السياسة الدولية** ، ٢٠٢١/٢/٢٤ ، شوهد في ٢٠٢١/٥/٢ ، في: http://www.siyassa.org.eg/News/18028

(٤) فراس عباس هاشم ، "الارتدادات الهيراركية :اتجاهات التماسك الخليجي المتعثر ومعادلة المصالح الإسرائيلية" ،**مجلة حمورابي للدراسات**، العدد(٢٩)،(٢٠١٩)، ص ٧٤.

(5)"Iran's Priorities in a Turbulent Middle East", Crisis Group , 13 APRIL 2018

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/184-irans-priorities-turbulent-middle-east

(٦) فراس عباس هاشم ، النفوذ المتعاظم : إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي،(الأردن : دار المعتز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦)،ص ٥٤.

(*) يعطي المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور على أنه:" انماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، ويتم تمييز الدور غالبا عن الوضع، بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية في حين يصف الدور أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية". نقلا عن: عبد القادر دندن ، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** ،(عمان : مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٥)،ص ٣٦.

(٧) فراس عباس هاشم ، النفوذ المتعاظم : إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، **مصدر سابق**، ص ٤٨.

(**) عرف الكونسورتيوم الأوروبي للبحث السياسي مفهوم القوة الإقليمية بأنها: "دولة تنتمي لإقليم جغرافي محدد ، وتهيمن عليه اقتصادياً وعسكرياً، ولديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيمن في الإقليم ونفوذ معتبر على المستوى الدولي، كما تكون لها الرغبة في استخدام مصادر القوة ويقر جيرانها بها كقائد للإقليم ". أما المعهد الألماني للدراسات الإقليمية والعالمية، فقد عرف القوة الإقليمية بأنها :"جزء من إقليم محدد لها ذاتية خاصة وتعتقد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذاً واضحاً في كل الإقليم، استناداً لمنظورها الأيديولوجي وتتمتع بتفوق عسكري ،وسكاني ، وأيديولوجي على غيرها ".نقلا عن : فيصل بو الجدرى، "خصائص القوى الإقليمية واستراتيجياتها" ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (٢٠٥)، (٢٠١٦)، ص٣٠.

(٨) فراس عباس هاشم ، النفوذ المتعاظم : إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، **مصدر سابق**، ص ٤٨.

(9) Kenneth Katzman, "Iran's Foreign and Defense Policies", Congressional Research Service, January 11, 2021,p2. https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44017.pdf

(١٠) فاطمة الصمادي، "استقالة ظريف: السياسة الخارجية لروحاني من حلقة نياوران إلى فشل الانخراط البناء" ، **مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية** ، العدد (٠) ،(٢٠١٨)، ص ٤٧ .

(١١) هدى رؤوف، "إيران مفتاح حل الأزمات... رؤيتا الرياض وطهران" ، **موقع اندبندنت** ، ٢٠٢١/١/١٥، شوهد في ٢٠٢١/٥/٤، في: https://www.independentarabia.com/node/185016

(١٢) محمد عبد السلام، "ذئاب الإقليم: الاشتباك مع محاولات السيطرة على عرب الشرق الأوسط "، **مجلة اتجاهات الأحداث**، العدد (٢٢)، (٢٠١٧) ، ص ٧.

(١٣) رانية حسين خفاجة، **محمد بسيوني عبد الحليم ، الصراعات المستعصية: ماذا يتعثر السلام في الشرق الأوسط**، خالد حنفي علي (محررا)، (أبو ظبي : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٠٢١)، ص١٧.

(*) إن مصطلح القوة ذو أهمية مركزية في السياسة الدولية، انطلاقًا من الأبعاد النظرية والعملية على حد سواء، وترمز القوّة من حيث معناها العام إلى إمكانية فرض الإرادة الذاتية لطرف من

الأطراف، حتى ضد ما يواجه من أعمال المقاومة، ويفهم من تعبير قوة الدولة قدرتها على المطالبة بإطاعتها أو مراعاة مصالحها، على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولو أدى ذلك بالضرورة إلى استخدامها التهديد أو وسائل الإكراه القسرية، وكما أن المال بالتحديد يشكل عملة ضمان الحياة الاقتصادية، فإن القوة تفهم بأنها عملة التداول بالنسبة إلى السياسة الدولية على حد قول (كارل دويتش -Karl Deutsch). نقلا عن : منير موسى أبو رحمة ، "موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط" ، **مجلة الدراسات الإيرانية** ، العدد (١١) ،(٢٠٢٠)، ص٢٨ .

(١٤) فاطمة الصمادي، "في قراءة النخب الإيرانية: هل من أفق للتعاون مع السعودية" ، **موقع مركز الجزيرة للدراسات** ، ٢٠١٨/٧/١٢، شوهد في ٢٠٢١/٥/٥، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180712090147474.html

(١٥) علي فارس الشمري، "الولايات المتحدة ونفوذ إيران الإقليمي : فاعلية السياسات ومستويات التأثير"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد (١٢)،(٢٠٢٠)، ص ٩١.

(١٦)علي فارس الشمري، **مصدر سابق** ، ص ٩٣.

(*) تختص الجواستراتيجية(Geostrategy) بدراسة الدولة من الوجهة العسكرية، وتدرس العلاقات الداخلية والخارجية بين الأرض وقوة الدولة من وجهة نظر حربية وذاتية، وتبحث الاستراتيجية العالمية من وجهة نظر عسكرية قومية وتعتنق فلسفة القوة، وأن الضرورة لا تعرف قانوناً، وتستخدم الخطط القومية والتراث الاستراتيجي العالمي لخدمة هذا الأغراض، أي أن الجيواستراتيجية علم عسكري يستمد جذوره من علم الجغرافيا وحقائقه المتشعبة، ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط عسكرية معينة يتبناها صانعو السلوك العسكري وصانع القرار في الدولة . نسيم بلهول ، **عن الجيواستراتيجية**، (الجزائر : ابن النديم للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥)، ص ٢٣.

(١٧)علي فارس الشمري، **مصدر سابق** ، ص ٩٧ .

(18)Eric Schmitt, "Second close contact between Iranian and US ships raises tension", The New York Times, April 27, 2021, https://www.nytimes.com/2021/04/27/us/politics/iran-united-states-navy-persian-gulf-encounters.html

(١٩) فاطمة الصمادي ، **مصدر سابق** .

(٢٠) محمود حمدي أبو القاسم ،عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، "معضلة سلوك إيران الإقليمي: أي تداعيات محتمَلة لدبلوماسية بايدن"، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية** ، ٢٠٢١/٣/١٤ ، شوهد في ٢٠٢١/٥/٢ ، في: https://rasanah-iiis.org

(21)Jessica Watkins, Iran in Iraq: Soft Power after Soleimani, January 8, 2020, https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/01/08/iran-in-iraq-soft-power-after-soleimani

(٢٢) زينة عبد الامير عبد الحسن، **اتجاهات بناء استراتيجية القوة الايرانية وديناميكياتها الاقليمية**،(بغداد : انكي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠)، ص ١٨٤ . تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها مليونًا و٦٤٨ ألفًا و١٩٥ كيلومترًا مربعًا، ومع حدودٍ تبلغ ٨٧٣١ كلم منها ٢٧٠٠ كلم حدود برية، إذ يطل موقعها على أكثر من مسطحٍ مائي (الخليج العربي وبحر قزوين وبحر العرب)، وهي صاحبة أطول ساحلٍ على الخليج العربي، وتشترك إيران في

حدودٍ مع عدة دولٍ: العراق، وتركيا، وأرمينيا، وأذربيجان، تركمانستان، وأفغانستان، وباكستان . منير موسى أبو رحمة ، **مصدر سابق** ، ص٣٢ .

(٢٣) عدنان مهنا، **مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط** ،(بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، ٢٠١٤)، ص ٣٦٥.

(٢٤) رانيا مكرم،" تغليب المصالح: كيف تعاملت إيران مع الحرب الإسرائيلية على غزة "، **موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، ٢٠٢١/٥/٢٩، شوهد في ٢٠٢١/٥/٣٠ ، في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17156.aspx?fbclid=IwAR3vcDr9TrTsU5l9KqsNIrF

(٢٥) خطار أبو دياب، "متغيرات الشرق الأوسط وتنظيم الخلافات"، **صحيفة العرب اللندنية** ، السنة (٤٣)، العدد (١٢٠٥٦) ،(٢٠٢١/٥/١٠)،ص ٨.

(٢٦)عزة هاشم، "أنسنة الخصوم: دوافع تصاعد اتجاهات العداء في التفاعلات الدولية"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** ،٢٠١٩/١٢/٢٢ ، شوهد في ٢٠١٩/١٢/٢٥ ، في : https://futureuae.com

(٢٧) فراس الياس،" فك الارتباط الأميركي يدفع للحوار السعودي الإيراني" ، **موقع نون بوست** ، ٢٠٢١/٤/٢٠ ، شوهد في ٢٠٢١/٥/١ ، في : https://www.noonpost.com/content/40445

(٢٨) "تحليل للتطورات السياسية والأمنية في إسرائيل" ، **التقدير نصف الشهري** ، العدد (١١٨)،(فلسطين : مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية ، ٢٠٢٠)، ص٢٥ .

(٢٩) نغم كباس ،"إيران تدعو دول الخليج لتوقيع معاهدات أمنية"، **موقع سبوتينك** ، ٢٠٢٠/١٠/٢٠ ، شوهد في ٢٠٢٠/١٠/٢٢ ، في https://arabic.sputniknews.com/radio_without_restrictions:

(٣٠) فراس عباس هاشم ، **مصدر سابق** ، ص ٧٧ .

(31)Normalization of Ties between Israel, Gulf Arab States Presents Opportunity for Re-engagement in Talks, September,29, 2020 , https://www.un.org/press/en/2020/sc14315.doc.htm

(٣٢) "التصعيد الإسرائيلي الإيراني : الدوافع والتداعيات على أمن الخليج" ، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات** ، ١٧ /٢٠٢١/٣ ، شوهد في ٢٠٢١/٥/٣ ، في : https://fikercenter.com/position-paper

(٣٣) فراس عباس هاشم ، **الانتقالات المتعرجة : السعودية وإعادة تشكيل الفضاء الجيوسياسي الإقليمي الجديد** ، (الأردن : دار المعتز للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠) ، ص ٨٨ .

(٣٤) فراس الياس ، **مصدر سابق** .

(*) يحدد البعض السياسة الخارجية بـ "العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام". وتعرف أيضًا بأنها:" مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول وأطراف دولية أخرى". كما يعتبرها آخرون " مجموعة عمليات تنظيم نشاطات الدول وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى والمؤسسات التابعة لسيادتها وعلاقاتها مع غيرها من الدول على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية وحماية أمنها". نقلا عن : عبد الرحمن بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة**

الإمارات العربية المتحدة ،(الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩)، ص ص ٢٠-٢١ .

(٣٥) عمر عبد العاطي، "عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الأمن القومي لإدارة "بايدن""، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ٢٠٢١/٩/٩، شوهد في ٢٠٢١/٣/١٣ ، في :https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6128

(٣٦) جورج فريدمان ، **الأعوام المائة القادمة : استشراف للقرن الحادي والعشرين** ، ترجمة : منذر محمود محمد ، (دمشق : دار الفرقد ، ٢٠١٩) ، ص ١٣٣.